

حكم النكاح

النكاح جائز مرغّب فيه (١) والدليل على إباحته من كتاب الله عز وجل ومن سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، قال الله عز وجل :

[فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ] *

ويحل نكاح الواحدة ، والاثنتين ، والثلاثة ، والأربعة ، ولا يحل ما فوق ذلك أن يجمع . وقيل إن معنى قوله عز وجل (مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) بعد

(١) هذا هو الحكم بالنظرة العامة ، ولكنه بالنظر إلى الأفراد تتناوله الأحكام الخمسة :

ا — الوجوب : وذلك بالنسبة لمن يقدر عليه وتتوق نفسه إليه ويخشى على نفسه العنت ، لأن صيانة النفس عن الحرام واجب ، ولا يتم ذلك في هذه الحالة إلا بالزواج .

ب — الندب : وذلك لمن كان قادراً عليه ، وتائقاً إليه ، ولكنه لا يخشى على نفسه العنت ، وهو آمن على نفسه من اقتراف ما حرم الله .
ح — الحظر : وذلك بالنسبة لمن يعرف عن نفسه الإخلال بحق الزوجة في الوطاء والإنفاق وعلمه بعدم قدرته على ذلك ، وعدم توقّانه إليه ، بحيث تعيش المرأة معه في عذاب دون أن يستفيد هو لنفسه شيئاً .

د — الكراهية : وذلك بالنسبة لمن يخل بحق المرأة في الوطاء أو الإنفاق ، ولكنها لا تتضرر بذلك لصفات فيها كأن تكون غير محتاجة إلى النفقة ، وألا تكون لها رغبة قوية في المعاشرة الزوجية .

ه — الإباحة : وذلك إذا لم تكن في الشخص إحدى المرجحات السابقة ، وفي هذه الحالة يميل الحكم من الإباحة إلى الندب .

قوله عز وجل: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) مثنى مثنى أو ثلاث ثلاث أو رباع رباع . وليس على ما قالته الرافضة أن مثنى وثلاث ورباع جميع ذلك تسعة ، فمن أجاز نكاح ما فوق الأربع من النساء فقد عصى ربه وأخطأ في دينه خطأ بيناً ، ومن فعله بإباحة أو بغير إباحة (٢) ففشل ذلك مخطئ وعاص لربه ، والأمة مجتمعة - فيما تناهى إلينا - على تحريم جميع ما فوق الأربع من النساء ، مصيبيهم ومخطئهم ، وإنما يحل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم .

وقيل إن معنى قوله عز وجل :

[أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ] *

هو على ما خص (٣) الله به النبي صلى الله عليه وسلم من إباحة نكاح تسع نسوة ، فحسده على ذلك بعض الناس ممن لا يخاف الله .

(٢) يبدو أن في العبارة بعض الغموض ، وقد رأينا أن أحسن ما قاله القطب في شرح النيل :

« ومن أباح للأمة تسعا ، متأولاً في ذلك قوله عز وجل: (مثنى وثلاث ورباع) نافع ، وغير متأول أشرك ، وكلاهما مخي عاص لربه ، ولو اختلفت المعصية والخطأ . فلا إشكال في كلام صاحب الأصل إذ ليس في كلامه ما يدل على أنهما جميعاً منافقان أو مشركان» يعنى القطب رحمة الله أن عبارة المؤلف - التي علقنا عليها - كافية في الدلالة على أن خطأ من جمع بين أكثر من أربع متأولاً نفاق ، وخطأ من جمع بينهن مستحلاً شرك . فكلاهما مخطئ وعاص ، ولكن درجة الخطأ والمعصية عندهما ليست واحدة . (٣) الخصوصيات : التي اختص بها النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة ، ذكر المؤلف رحمه الله هنا منها نماذج ، ولم يستقصها ، وهى على ثلاثة أنواع :
١ - خصوصيات تحل له ولا تحل لغيره ، كجمعه بين تسع نسوة ، وأخذه الصنى ، وزواجه بالواهبية نفسها له .

ب - خصوصيات تجب عليه ، ولا تجب على غيره : كالتهجد في الليل ومصاراة العدو الكثير ، والتضحية في عيد الأضحى :

وقيل إنهم قوم من اليهود ، وهى من الخصال التى حلت للنبي عليه الصلاة والسلام وحرمت على أمته وهى : هذه ، والتصفية من الغنيمة ، والمرأة التى وهبت له نفسها ، وما وسع الله عليه من ترك العدالة بين نسائه فى قوله تعالى :

[تَرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوِى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ] ﴿١٠﴾

وأما الأشياء التى حرمت على النبي عليه السلام وحلت لأمرته فأكل الصدقة والنوم فى الليل إلى طلوع الفجر ، والعمل بالرأى فيما لم يوجد فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله ، والرجوع عن العدو قبل لقائه ، وقيل إن منها الاستبدال .

وأما الأشياء التى فضلت بها الأنبياء عليهم السلام فإنهم لا يورث ما تركوه فهو صدقة . ولا يورث منهم إلا النبوة والعلم ، ولا يرى خلاؤهم ، ولا تنخر عظامهم ، ولا تنكح نساؤهم من بعدهم .

= ج -- خصوصيات تحرم عليه ولا تحرم على غيره . كالصدقة ، وأكل ذوات الروائح الكريهة .

وهناك خصوصيات غير خاضعة لتصرف البشر خصص الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم ومن شاء من أوليائه تفضيلا منه تعالى عليه وتفضيلا له عليه السلام على غيره منها :

أن خلاؤه لا يرى ، وعظامه لا تنخر ، ولا يتمثل الشيطان بصورته فى المنام .

وقد ذكره بعض علماء الأمة الخوض فى خصوصياته عليه السلام ، لأنه أمر انقضى . ولا يتعلق بها شرع للناس .

ورد قطب الأئمة رحمه الله على أصحاب هذا القول بأنه يجب أن تعرف حتى لا يتوهم بعض الناس أنها شرع لنا لا سيما ما يتعلق منها بالعبادة .

• من سورة الأحزاب : ٥١

وقيل إن الوجه في تحريم نكاح نسائهم من بعدهم على غيرهم هو أن المرأة المسلمة إذا تزوجها رجلان مسلمان فالآخر منهما هو أحق بها في الجنة ، فلا يكون غيرهم أولى بنسائهم في الجنة ، وقال الله عز وجل رداً على من حسد النبي عليه السلام في نكاح التسع من النساء .

[فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا] * .

وقيل إن داود وسليمان عليهما السلام من آل إبراهيم ، فبلغنا أنه أعطى داود تسعا وتسعين امرأة وأم سليمان بها كملت المائة ، وأعطى سليمان سبع مائة سريّة وثلاث مائة امرأة ، فقل إن ذلك هو الذي أراد بقوله :

(وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا) (٤)

(٤) كثير من المفسرين عند تفسيرهم لهذه الآية الكريمة أو للآية التي في سورة ص (إِنَّ أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعُجَةً) الآية عرضوا للملك سيدنا سليمان عليه السلام ، وتحدثوا عن أعداد النساء لسيدنا داود وسيدنا سليمان عليهما وعلى سيدنا محمد أفضل الصلاة والسلام ، وذهبت بهم المبالغات الإسرائيلية كل مذهب : ولعل أفضل ما يقال عند قراءة هذه الآيات الكريمة هو ما قاله ابن كثير في تفسيره للآية السابقة فقد قال :

« قد ذكر المفسرون هنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات . ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه . فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة ، وأن يرد عليها إلى الله عز وجل فإن القرآن حق ، وما تضمنه حق » انتهى ما قاله ابن كثير .

وأقول ما دام لم يثبت عن المعصوم عليه السلام حديث في أزواج الأنبياء السابقين ، وهي أمور لا تعرف بالاجتهاد فيجب أن نزره مقاماتهم السامية عن الخوض في أخص شئونهم .

وقوله عز وجل :

[فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ]

هو إباحة وليس بإيجاب ، فمن شاء نكح ومن شاء ترك ، وذلك أن لفظ الأمر في كتاب الله عز وجل يكون على وجوه :

فمنها ما يكون أمر إيجاب ، ومنها ما يكون إباحة ، ومنها ما يكون إطلاقاً بعد حظر ، ومنها ما يكون ندباً ، ومنها ما يكون تهديداً وزجراً . فأمّا قوله عز وجل :

[أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ - وَآمِنُوا بِاللَّهِ - وَاعْبُدُوا اللَّهَ - وَاتَّقُوا اللَّهَ]

وما أشبهه : فهو أمر إيجاب ، وأما قوله :

[فَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا] وقوله :

[فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ]

فهو إطلاق بعد حظر وأما قوله :

[فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا] وقوله :

[فَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا]

فهو تدب . وأما قوله :

[اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ] وقوله :

فهو أمر تهديد . وأما قوله :

[اعْمَلُوا فَيَسِيرَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ]

[كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ]

(فهو أمر يدل على إهانة المأمور وعجزه . وهو مخاطبة الفعال .

ولفظ الأمر عند النحويين على وجهين :

أمر ، وطلب ، فالأمر لمن هو دونك . والطلب لمن أنت دونه ، وذلك قوله : أمرت عبدي بكذا ، وسألت ربي كذا ، وسألت السلطان في كذا ، والله أعلم (٥)

(٥) لو مثل بصيغة الأمر لكان أوضح ، كأن يقول الرجل لابنه : اجتهد في دروسك ، وحافظ على نظافة جسمك وثوبك في التمثيل للأمر ، وكأن يقول الرجل : رب اغفر لي ولوالدي ، ربنا اعف عنا واغفر لنا وارحمنا في التمثيل للدعاء .

باب فيما يرغب فيه من النكاح وما يكره

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرغب في النكاح ،
ويرغب فيه غيره حتى عابته اليهود على ذلك ، فأنزل الله عذره وتكذيبهم
بقوله :

[وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا
وَذُرِّيَّةً] *

وروى عنه عليه السلام أنه قال :

(انكحوا فإنني أكاثركم بالأمم) **

(١) يعنى المؤلف رحمه الله أن الذكر المخصى من الإبل والبقر والغنم
يكفى في الزكاة والأضحية إذا توافرت فيه الشروط الأخرى . أما القيام بعملية
الخصاء نفسها فحرام وفاعل ذلك عاص . وإذا كانت حراماً بالنسبة للحيوان
فهى بالنسبة للإنسان أشد حرمة سواء كانت للنفس أم للغير وذلك لأنها
بالإضافة إلى ما فيها من تشويه الحلقة وتعطيل أعضاء التناسل عن أداء عملها
الحيوى الذى خلقت من أجله وتأثيرها السيئ على الحالات النفسية فهى
تعطيل للإرادة البشرية فى الكفاح من أجل الفضيلة ، وفرق كبير بين
الإنسان الذى لا يرتكب الكبيرة لأنه لا يميل إليها بطبعه ولا يقوى عليها
بأعضائه وبين الإنسان الذى يمتنع عنها وهو يجاهد نفسه جهاد الأقوياء ولذلك
فقد نصح الرسول صلى الله عليه وسلم الشباب بالصيام لأن الصوم بالإضافة
إلى آثاره المادية على الجسم هو شحنة إيمانية تساعد على المجاهدة والمصابرة
والتحمل وداع إلى غرض البصر وإيمان الغريزة باستشعار الإنسان أنه فى حالة
عبادة وتقرب إلى الله .

* الآية ٣٨ من سورة الرعد .

** « انكحوا فإنى أكاثركم بالأمم » رواه

وعنه عليه السلام أنه قال :

(يَا مَعْشَرَ الشَّبَّانِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَصُمْ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ) *

والباءة هو الحظ في النكاح ، والوجاء هو الخصاص يعنى أن الصوم يضعف النفس من التعلق إلى النكاح . وقد روى عنه عليه السلام أنه ضحى بكبشين أملحين موهبين ، والأملح قيل هو الأكل ، والموجب هو الحصى . كما ذكرنا ، ففي الأخبار دليل على أن الحصى يجوز في الضحايا والصدقة وإن كان كذلك ، لأن ذلك مصلحة له ، وأما فعل ذلك فلا يجوز لمن فعله وروى عنه عليه السلام أنه قال :

(تَزَوَّجُوا الْأَبْكَارَ فَإِنَّهُنَّ أَعَذِبُ أَفْوَاهًا وَأَنْتَقُ أَرْحَامًا) (٢) *

وفي رواية أخرى عنه :

(إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ) (٣) ***

(٢) أنتق أرحاماً : أشدها طهارة واتساعاً وتهيئوا لا استقبال البذر وصلاحية الإنتاج .

(٣) يحذر الحديث الشريف من المرأة الحميلة في البيئة الفاسدة كذلك الرجل . أعنى أن البيئة الفاسدة كما تؤثر على الفتاة تؤثر على الفتى ولذلك يجب ألا ينخدع الراغب في الزواج ذكراً أو أنثى — أو وليه بالمظاهر فإن الجمال والمال والسلطة كلها أعراض تلذّب على محك المعاشرة الطويلة ولا يبقى منها إلا الدين والخلق . * يا مَعْشَرَ الشَّبَّانِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَصُمْ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ

رواه مسلم والنسائي والحديث روايات مختلفة ورواة مختلفون .

تَزَوَّجُوا الْأَبْكَارَ فَإِنَّهُنَّ أَعَذِبُ حَباً وَحِيَاءً

** تَزَوَّجُوا الْأَبْكَارَ فَإِنَّهُنَّ أَعَذِبُ أَفْوَاهًا وَأَنْتَقُ أَرْحَامًا

رواه الطبراني في الكبير .

*** « إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدِّمَنِ » .

قيل إنه أراد بذلك المرأة الحسنة من المنبت السوء : وفي رواية أخرى أنه قال :

(تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعِ خَصَالٍ لِمَالِهَا وَجَمَالِهَا وَحَسَبِهَا وَدِينِهَا فَإِنْ ظَفِرَتْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ) (٤) *

وقيل : إن معنى تربت يدك : افتقرت ، وأتربت : استغنت فقليل إنه أراد بذلك في قوله : « فإن ظفرت بذات الدين تربت يدك » يريد فإن ظفرت بها وتركها لغيرك تربت يدك : وقيل : إن المرأة إذا نكحت لمالها فإن مالها يورث الذي ينكحها الفقير ، وإن نكحت لحسبها وعزها ، فإن عزها يورث الذل ، وإن نكحت لجمالها ، فإنه يطعها ويفتنها . وقيل : من تزوج امرأة فقد أحرز نصف دينه ، فليتنق الله في النصف الباقي .

وروى عن أم جلددين (٥) أنها قالت : ثلاثة من ابتلى بهن ثم صبر عليهن

(٤) ترب الرجل : بمعنى افتقر حتى التصق بالأرض وأترب معناه استغنى حتى صار صاحب أملاك وأراضى وتأتى أيضاً بمعنى افتقر وقد شرح الحديث عدة شروح ولكن الكثير يذهبون إلى ما ذهب إليه المصنف من تقدير جملة مخلوقة معناها — وتركها أو تخلت عنها .

(٥) أم جلددين إحدى النساء الصالحات الفضليات من « يفرن » ، ولها هناك مصل لا يزال معروفاً إلى الآن ، اشتهرت بالعلم والعبادة ، فكان المشايخ يزورونها ، وهي واحدة من عدد كبير كانوا يطلقون عليهن جدات المشايخ ، عاشت في النصف الأول للقرن الرابع الهجري ، وتوفيت في « تاغرمين » في رحلة إلى الربيع ، وصلى عليها أبو محمد التغميني زوج صديقته وزميلتها أم زهرور .

* « تنكح المرأة لأربع خصال . . . » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حنبل مع اختلاف في الرواية .

ترجى له السلامة والنجاة : ثيب ذات ربائب (٦) . وذل الأقران وقرية ذات سبل .

وقيل إن نكاح الإمام يورث الغنى لقوله تعالى :
 [وَأَنْزَكُوهَا إِلَى يَمَنِ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ
 إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ] *
 وقيل إن الحج يورث الغنى ، وصلة الرحم ، وأداء الأمانة والنفقة ،
 قال الله تعالى :

[وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ] **
 وروى عنه عليه السلام أنه قال :
 (الْأَمَانَةُ تَجَرُّ الْغَنَى وَالْخِيَانَةُ تَجَرُّ الْفَقْرَ) *** .

(٦) يقصد ثيبا ذات أطفال يكونون لمن يتزوجها ربائب . فهي تغدق عليهم من حنانها وحنوها ما يعوضهم عن حرمانهم من وجود الأب ، ولذلك فقد تشغل بهم عن زوجها ، بل قد توليهم من العناية والرعاية أكثر مما تولي أبناءها من زوجها الحاضر ، فيكون ذلك سبباً في الغيرة منهم والنفقة عليها وعليهم .

أما الصبر على ذل الأقران ، فهي تشير به إلى ما تضمنه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : (ونعوذ بك من قهر الرجال) ومعنى كلام أم جلددين : أنه ينبغي أن يتسع خلق المؤمن وماله لتصرفات زوجته ، وأن يحب أطفالها من غيره كما يحب أطفالها منه ، وأن يغدق عليهم من بره وإحسانه ، وأنه ينبغي له أن يحتسب لله ما يناله من ظلم الأقران ، ولا يسعى إلى الفتنة للرد عليهم ، وأن يصبر على النفقات والإحسان على الضيوف وأبناء السبيل :

* سورة النور ٣٢

** سورة سبا ٣٩

*** « الأمانة تجر الغنى والخيانة تجر الفقر » رواه الديلمي في الفردوس بلفظ الأمانة تجلب الغنى والخيانة تجلب الفقر .

وروى أن رجلاً من السلف استشار قوماً في نكاح امرأة بكر أو ثيب أو ذات ربائب ، فدلوه على غلام صغير بين أيهليهم كان يلعب بين الغلمان ، فأثناه فأخبره فتمال له الغلام : ما أحببت ، وما أحببت ، وما أحبوا ، ثم ولى عنه وتركه ، وقال له : امش لألا ينفحك (٧) البرذون ، فرجع إلى القوم وهو يظن أنهم كالمستهزين به .

فقال لهم : أرسلتموني إلى غلام صغير ، من أسره كنا وكنا ، فسألوه عما أجابه ، فقص عليهم .

فقالوا له : والله لذلك أرسلناك إليه ، والذي أجابك به : ما أحببت وما أحببت وما أحبوا ، فإنه أراد بذلك : إن تزوجت بكراً ، فالذى أحببت هي فاعلته ، وإن تزوجت ثيباً فالذى أحببت هي فاعلته . وإن تزوجت ثيباً ذات ربائب فالذى أحبوه هي فاعلته . فتبيل إن الغلام هو لقمان الحكيم ، وقيل إنه غيره ، وهو رجل حكيم ، فلم تساعد الأفضية فاستجهل (٨) نفسه فصار كاخنون يلاعب مع الغلمان .

وقال الشيخ رضى الله عنه : إن الناس في الدنيا على ثلاثة منازل : فأعلام درجة ، رجل تخلى عن الدنيا وتركها لأهلها ، وزهد في المأكل والمشرب والمركب والملبس والمسكن ، فلم يتخذ منها أهلاً ولا ولداً ، ولم يغرس فيها شجرة ، ولم يجر فيها نهراً ، ولم يضع فيها طوباً على طوب ، ولا حجراً على حجر لبناء مسكنه ، فكانت رجلاه دابته ، وظهره راحلته ، والشمس مصطلاه ، والأرض فراشته ، والسماء ستمته ، وقلوب الشجر عيشه .

(٧) يقال : رمح الفرس ، ونفخ الحمل سائمه إذا ضربه برجله الخلفية ، فالرمح لذوات الحافر ، والنفخ لذوات الخلف .

(٨) يقصد أنه وضع نفسه موضع الجهلة حتى يتمكن من الاختلاط بكل الطبقات دون أن يتكلفوا معه سلوكاً خاصاً ، فيستطيع أن يطلع على كل شيء فيعالج ذلك بحكمة تبدو كأنها قول أو سلوك عفوى غير مقصود ولا موجه .

ثم الذى يليه رجل أخذ من الدنيا قوته من باب حله تغنيا (٩) وتعففاً ، فاتخذ من حلالها باغة (١٠) تغنيه عن حرامها من ثوب يستر عورته ، وطعام يقيم به صلبه ، وبیت يكنه من حر الصيف وبرد الشتاء ، وامرأة يغض بها بصره عن غيرها . ولم يردّها لهما ولا تكاثرا .

ثم الذى يليه رجل تكاثر من الدنيا ، ولا يبالي ما يجمع من حلالها وحرامها .

وقيل إن ثلاثة من النساء يرغب عن تزوجهن :

امرأة فيها عرق العبودية (١١) ولو إلى سبعة آباء لئلا يلحق ولده منها ما لحقهم ، وامرأة فى أصل جذام ، ولو إلى سبعة آباء ، وامرأة من ذرية الزوانى ، ولو إلى سبعة آباء ، لئلا يلحق ولدها ما لحقهم .
وفى بعض الأمثال التزويج : فرح شهر ، وغم دهر ، ووزن مهر ، ورق ظهر .

وقيل : الصبر عنهن ، خير من الصبر عليهن ، وما يكره من النكاح وما يستحب منه أكثر من هذا ، ولكنى تركته لئلا يطول به الكتاب والله أعلم .

(٩) أى استغناء بذلك القليل عن الكثير قناعة وزهداً .

(١٠) البالغة : ما يكتفى به من العيش ولا يفضل منه ، أو هو الزاد الذى يبلغك إلى مكانك مع تقشف وحرص ، ودون أن يبقى منه شىء .

(١١) قد يظن بعض الناس أن العبودية لا أثر لها فى الوراثة ، والواقع ليس كذلك ، ذلك أن العبد أو الأمة يجدان نفسيهما على وضع لا يحترجان فيه من كثير من أنواع السلوك المشين : ويتعودانه ويتعوده أبناؤهما فإذا ما حرروا احتفظوا بكثير من العادات وأنواع السلوك التى ينبو عنها الذوق العام ، ويتربى الأجيال منهم على ذلك وربما كان فى واقع اليوم ما يدل على ذلك .

باب فيما يحرم على الرجل من النساء وما يحل له

وحرام على الرجل نكاح ثمانى عشرة (١) من النساء . قال الله عز وجل :
 [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ
 وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ
 وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي
 فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا
 دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ
 مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ
 اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا] * .

(١) لم يذكر المؤلف الآية الكريمة تفصيلاً للعدد ، وإنما جاء بها كمثال
 للمحرمات ، ولذلك لم يبدأها من الآية السابقة (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم)
 الآية ولم يستمر مع قوله تعالى : (والمحصنات من النساء) الآية .
 وقد لخص أستاذنا الشيخ باكلى فى تعليقه على النيل عدد المحرمات كما يلى :
 «والخلاصة أنه يحرم على الرجل حرمة مؤبدة نكاح ست وعشرين امرأة :
 سبع من النسب وهن : الأم ، والبنت ، والحالة ، والأخت ، والعمة ،
 وبنت الأخ ، وبنت الأخت ، ومثلهن فى الرضاع — وأربع بالصهر ، وهن
 أم الزوجة وابنتها ، وزوجة الأب — وزوجة الابن ومثلهن فى الرضاع ،
 ونساء النبي (صلى الله عليه وسلم) والملاعنة ، والمنكوحة فى العدة ، والمزنية .
 ولم يشر أستاذنا إلى المحرمات مؤقتة اللاتى يجوز نكاحهن إذا زال سبب
 التحريم وذلك : كالجمع بين المحرمتين ، وزوجة الغير ، ومعتدة الغير ،
 والمطلقة ثلاثاً ، والأمة مع القدرة على الحرية ، والمشرقة ، والزائدة على أربع .

إلا ما قد سلف قيل : إنه ما كان في الجاهلية ، ويحرم على الرجل نكاح أمه وما ولدت من بناتها وبنات بنيتها وإن سلفن ، وما ولدها من جداتها من قبل أبيها ومن قبل أمها ، وإن علون .

ويحرم عليه نكاح ابنته وما ولدت من بناتها وبنات بنيتها وبنات بناتها وإن سلفن .

ولا تحرم عليه أمها .

ويحرم عليه نكاح أخته من أبويه أو من أبيه أو من أمه وما ولدت من البنات وبنات البنين وبنات البنات .

ويحرم عليه نكاح ما فوق أخته من أبويه من الجدات من قبل أبيها ومن قبل أمها .

ويحرم عليه نكاح ما فوق أخته من أبيه من الجدات من قبل أبيها ، ولا يحرم عليه نكاح ما فوقها من الجدات من قبل أمها .

ويحرم عليه نكاح أخته من أمه وما فوقها من الجدات من قبل أمها ، ولا يحرم عليه ما فوقها من الجدات من قبل أبيها .

ويحرم عليه نكاح ابنة أخيه وابنة أخته وما ولدتا من بنات ومن بنات البنين ومن بنات البنات وكذلك ما ولد بنو أخيه وبنو أخته من بنات ومن بنات البنين ومن بنات البنات ، ولا يحرم عليه نكاح ما فوق ابنة أخيه من الأمهات ولا من الجدات من قبل أمها .

ويحرم عليه نكاح ما فوقها من الجدات من قبل أبيها إلا ما قد فسرناه من جدات أخته من أبيه من قبل أمها أو من جدات أخته من أمه من قبل أبيها ، فإنه لا يحرم عليه نكاحهن .

ويحرم عليه نكاح عمته وخالته وما فوقهما من الجدات من قبل أبائهن ومن قبل أمهاتهن إلا ما قد فسرناه في المسألة الأولى ، وعمات أبيه وخالاته مثل عماته هو وخالاته ، وكذلك عمات أمه وخالاتها مثل عماته هو وخالاته ،

ولا يحرم عليه ما ولدت عماته وخالاته من بنات وبنات ابن وبنات ابنة ، وكذلك ما ولدت خالات أبيه وعماته وخالات أمه وعماتها .

ويحرم من الرضاع (٢) مثل الذى يحرم من النسب فى جميع ما ذكرناه ، فإذا أرضعت المرأة طفلاً فلا يحل له نكاحها حتى ولا جميع ما ولدت من البنات وبنات البنين وبنات البنات وإن سفلن ، ولا جميع ما ولدها من الأمهات والجدات من قبل أبيها أو من قبل أمها ، وأما ما أرضعته أمه هو فحرام عليه نكاحه ونكاح ما ولدت من البنات وبنات البنين بنات البنات ، ولا يحرم عليه نكاح ما ولدها من الأمهات والجدات من قبل الأب ولا من قبل الأم . وكل امرأة قالت له قد أرضعتك أو أرضعت أبك أو أملك أو ما فوق ذلك من أجداده وجداته ، فلا يحل له نكاحها ولا ما ولدها من أمهاتها ، ولا ما ولدت من البنات وبنات البنين وبنات البنات إلا ما يصير له بمنزلة بنات عمه وبنات عمته ، أو بمنزلة بنات خاله وبنات خالاته ، وإذا أرضعت شيئاً من أجداده وجداته ، إلا أن يكون من نسبت إليه أرضاعها من لا يمكن أن ترضع مثله إذا كان فى سن أترابها أو فوقها ، فلا ينظر إلى قولها ولا يشتغل بها .

(٢) قال أستاذنا الشيخ باكلى عبد الرحمن فى تعاليقه على النيل ما يلى :
يحل للرضيع من مرضعته وأهلها والمرضعة معه من امرأة أو لبن رجل ، وفروعها ما يحل لذى النسب من النظر إليهن والخلوة معهن ، والمسافرة بهن ، ويحرم عليه ما يحرم لذى النسب من نكاحهن ، وليس مشبهاً من كل جهة : فلا يتوارثان ، ولا تجب على كل منهما نفقة الآخر ، ولا يعتق عليه بالملك ، ولا ترد شهادته ، ولا يعقل عنها ، ولا يسقط عنها القصاص بقتله ، فهما كالأجنيين فى هذه الأحكام إلا فى مسألتين :
الأولى : أنه يجوز للرجل أن يتزوج من أخت ابنه من النسب ، ويتزوج أخت ابنه من الرضاع .

الثانية : لا يجوز أن يتزوج أم أخيه من النسب ، وتجوز من الرضاعة .

وكذلك إن قالت له قد أرضعت امرأتك أو أمها أو آباها إذا كان ممن
يمكن أن ترضعه مثلها ، فلا يحل له تزويجها ولا ما ولدها من الأمهات
ولا ما أرضعها ، ولا يحرم عليه نكاح ما ولدت من البنات ، إلا أنه
لا يجمعهن مع امرأته تلك التي نسبت إليها الرضاع .

وأما إن قالت له : قد أرضعت ابنتك أو ابنتك أو شيئاً من أولاده
وأولاد أولاده ، فلا يحرم عليه بذلك نكاحها هي ولا نكاح ما ولدها
ولا ما ولدت

ويحرم عليه نكاح امرأة أبيه مسها أبوه أو لم يمسه . وكذلك جده من
قبل إبيه أو جده من قبل أمه .

ولا يحرم عليه نكاح ما ولدها ولا ما ولدت ، إلا ما ولدته منهم
أو أرضعته من لبنهم . . . ويحرم عليه نكاح امرأة ابنه وابن ابنته وابن ابنته ،
مسوا أو لم مسوا . ولا يحرم عليه نكاح ما ولدها ولا ما ولدته ، إلا ما ولدته
منهم أو أرضعته من لبنهم ، ويحرم عليه نكاح أم امرأته وما ولدها
من الأمهات والجدات ، ولا يحرم عليه نكاح ما ولدت ، إلا أنه لا يجمعها
مع امرأته التي هي عنده .

ولا يحل له نكاح ابنة امرأته ولا ما ولدت من بناتها وبنات بناتها وبنات
بناتها إذا كان قد مس أمها ، وإن طلق أمها من قبل أن يمسه أو خرجت
عنه بالتحريم ، فلا يحرم عليه تزويجها وإن مات عنه من قبل أن يمسه ففيه
اختلاف . فمنهم من قال : بأن يزوجه ومنهم من يقول بالألا يزوجه (٣)

ويحرم على المرأة نكاح أبيها وما فوقه من الآباء ، ونكاح ابنها وما تحته
من أولادها وأولاد أولادها ، ونكاح أخيها وما فوقه ، إلا ما قد فسرناه من

(٣) المسألة مبينة على اختلاف علماء الأصول : هل الموت بمنزلة
الطلاق أو بمنزلة الدخول ، وأصحابنا في أغلب فروع هذه المسألة يعتبرون
الطلاق بمنزلة الدخول .

الفرق بين الأخ للأبوين وبين الأخ من الأب الأم فيما يحرم على الرجل في صدر الكتاب .

ويحرم عليها نكاح ابن أخيها وابن أختها وما ولدا ، ونكاح عمها وخالها وما فوقهما من الآباء إلا ما قد ذكرنا في صدر الكتاب من الفرق بين أخوة الأب والأم من الأبوين والأخوة من الأب أو من الأم ولا يحرم عليها ما ولدوا .

ويحرم عليها من الرضاع مثل الذي يحرم عليها من النسب ، كما يحرم على الرجل مثلاً بمثل .

ويحرم عليها نكاح زوج ابنتها وابنة ابنتها وابنة ابنها ، مس أو لم يمس ، ولا يحرم عليها نكاح ما ولده من الآباء ولا ما ولد من الأولاد وأولاد الأولاد إلا ما ولد مع ابنتها أو أرضعته من لبنه .

ويحرم عليها نكاح زوج أمها إذا مس أمها ، ولا يحرم عليها إذا لم يمس ، إلا ما ذكرته من الاختلاف في موت أمها عنه قبل المسيس ، ولا يحرم عليها نكاح ما ولده من الآباء ولا ما ولد هو من الأولاد إلا ما ولد مع أمها أو ما أرضعته من لبنه .

ويحرم عليها نكاح أبي بعلها ، مسها ابنه أو لم يمسها ، ويحرم عليها نكاح ما فوقه من الآباء دون ما تحته من الأولاد وأولاد الأولاد .

ويحرم عليها نكاح ابن بعلها ، مسها أبوه أو لم يمسها ، وما تحته من الأولاد وأولاد الأولاد .

ويحرم عليها نكاح عبدها ملكته كله أو بعضه ما دام في ملكها ، ولا يحرم عليها إذا خرج من ملكها بعث أو بيع أو هبة .

باب آخر فيما يحرم من النكاح

ويحرم على الرجل جمع الأختين ، لا من النسب ولا من الرضاع .
لا بالنكاح ولا بالتسرى ، أو إحداها بالنكاح والأخرى بالتسرى .

ويحرم على المسلم حراً كان أو عبداً نكاح المجوسية (١) والوثنية أحراراً
ن أو إماء ، وكذلك التسرى مثل النكاح ، وكذلك إماء أهل الكتاب (٢).

(١) جاء في فقه السنة لسيد سابق ما يلي :

« قال ابن المنذر : ليس تحريم نكاح المجوس وأكل ذبائحهم متفقاً عليه ،
ولكن أكثر أهل العلم عليه ، لأنه ليس لهم كتاب ، ولا يؤمنون بنبوة ،
ويعبدون النار .

وروى الشافعي أن عمر ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في
أمرهم ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » فهذا دليل على أنهم ليسوا من أهل
الكتاب .

وسئل الإمام أحمد : أيصح على أن للمجوس كتاباً ؟ فقال : هذا
باطل ، واستعظمه جداً .

وذهب أبو ثور إلى حل الزوج بالمجوس ، لأنهم يقرون على دينهم
بالجزية كاليهود والنصارى .

(٢) قال العلامة الشيخ محمد أبو ستة في الحاشية :

قوله : « وكذلك إماء أهل الكتاب ، أراد بإماء أهل الكتاب الأمة الكتابية
وهي الأمة المسيحية من أهل الكتاب الحربية ، وأضافهم لهم باعتبار التباسها
بدينهم ، وإلا لم يتصور تسربها وهي لهم حقيقة ، والدليل على أنه لا ينكح
إلا المسلمات قول الله تعالى : (من فتياتكم المؤمنات) ثم إنه من قاس التسرى
على النكاح لم يجز التسرى في غير المسلمة ، وهو المشهور عندنا » انتهى .

إلا ما ذكر عن عمرو بن عمرو (٣) بن فتح رحمه الله من إجازة التسرى في إماء أهل الكتاب ، ولا يحرم عليه نكاح الحرائر من أهل الكتاب اللواتي كن في المسألة ، دون من كان منهن في المحاربة ، فلا يحل له نكاحهن (٤) وقد ذكر

(٣) عمرو بن فتح المساكني : إمام جليل من أئمة الأباضية في القرن الثالث الهجري ، نشأ في بلدة قطرس على الضفة الشرقية « لوادي تالة » المعروف (بوادي أم القرب) مربيه أبو غانم ، بشر بن غانم ، وهو يحمل مدونته المعروفة باسمه ، فتركها عنده وديعة لأيام ، فانتهز عمرو بن تلك الفرصة وأخذ منها نسخة بمساعدة أخته ، ومن نسخة عمرو بن نسخت المدونة الموجودة اليوم بين الأيدي ، لأن الأصل احترق في مكتبة المعصومة عندما أحرقها العبيديون سنة ٢٨٦ هـ .

تولى القضاء لأبي منصور إلياس ، واشتهر بالزهادة والعدل والعلم والذكاء وتروى عنه قصص ونوادر في فصل القضايا المتشابكة تضعه في مصاف الطبقة الأولى من قضاة المسلمين ، وكان إلى علمه وفضله فارساً شجاعاً ، حضر وقعة « مانو » وقد أسره جند الأغالبة بحيلة ، وذلك أنه كثير الحركة بين جبهات القتال ، يخفف الضغط أينما يراه ، فنصب جند الأغالبة حبالاً في طريقه ، فلما مر بها فرسه وهو يعدو شدت الحبال فوقع الفرس وأسر الفارس ، ثم أخذ إلى إبراهيم بن الأغلب فقطع يديه ، وتركه كذلك والدم ينزف حتى فاضت روحه رضى الله عنه .

(٤) اختلفت آراء فقهاء الأمة في نكاح نساء أهل الكتاب اختلافاً كبيراً ، قديماً وحديثاً ، فقد ذهب بعضهم إلى جوازه مطلقاً ، وذهب بعضهم إلى منعه مطلقاً ، وفصل بعضهم تفصيلات حسب الأحوال ، ولعلّ أستطيع أن ألخص تفصيلاتهم كما يلي :

العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب لا بد أن تكون على إحدى الصور الآتية :

١ — عداوة وحروب .

٢ — مهادة وعهود .

أيضاً عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه نهى عن نكاح نساء أهل الكتاب ،
وذلك نهى تأديب فيما يقال ، والله أعلم .

= ٣ - أهل الكتاب تحت حكم المسلمين .

٤ - المسلمون تحت حكم أهل الكتاب .

ذهب الشيعة إلى أنه لا يجوز نكاح نساء أهل الكتاب في جميع الصور
السابقة ، أى على كل الحالات ، وذلك لقوله تعالى : (ولا تنكحوا
المشركات حتى يؤمن) ولقوله تعالى : (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) .
وأولوا قوله تعالى : (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)
بأن المراد بها من أسلم منهن ، وأن المراد (بالمحصنات من المؤمنات) باللائى
ولدن على الإسلام ونشأن فيه ، وذلك أن قوماً كانوا يتخرجون من العقد
على من أسلمت عن كفر ، فبين سبحانه أنه لا حرج في ذلك .

وقال بعضهم : إن آية (المحصنات) منسوخة بالآيات التي ذكرناها ،
وغبرها . وينسب القول بهذا إلى كثير من الفقهاء ، وإلى بعض الصحابة ،
وقد روى عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عنهن يقول : حرم الله المشركات
على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من الإشراف أعظم من أن تقول المرأة إن
عيسى ربها أو إن عزيزاً ابن الله ، وذهب السلف في الأباضية إلى جوازه في
الصورة الثالثة فقط ، وهي أن يكون أهل الكتاب تحت الذمة ، ويمنعونه
في الصور الثلاثة الأخرى . ولعل السبب في ذلك أنه لا يجوز للمسلم أن يرتبط
بعلاقة محبة ومودة بأعداء الإسلام الذين يحاربونه أو يتربصون به الدوائر ،
ويتولون قهر أتباعه والتحكم فيهم ، وذلك لأن العلاقات الشخصية في جميع
هذه الحالات قد تسبب ضرراً فادحاً للمسلمين .

أما في الصورة الثالثة وذلك عندما يكون أهل الكتاب تحت الذمة ،
أى تحت حكم المسلمين ورقابتهم ، فإن جميع المخاوف من كيدهم تنتفى ،
ثم إنهم وهم تحت حكم إسلامي قد يشعرون أنهم في عزلة عن المجتمع الذي
يعيشون فيه ، فيسعون للكيد فيه ، فأراد الله تبارك وتعالى أن تتوفر لهم
أسباب الحياة الاجتماعية الإنسانية الكاملة فأباح للمسلمين أن يتعاملوا معهم =

ومن نكح شيئاً من ذوات المحارم ، أو تسرى شيئاً منهن عن عمد فلا يثبت نسبه ، ولا يعذر في جهله تحريمهن إذا علم أنهن أخوات أو أمهات (٥) ويجب عليه القتل إذا مسهن بنكاح أو بغير نكاح في زمن الظهور (٦) ، والنكاح في زمن الكتمان حتى يعتزل ، وروى أن رجلاً تزوج امرأة أبيه على عهد عبد الملك بن مروان فأقْبَى به فقال له : لم تزوجت أمك ، فقال له

= اجتماعياً كما يتعاملون مع بعضهم ، وقد جاء في الظلال ما يوضح هذا المعنى أجلى توضيح فقال :

« إن الإسلام لا يكتفى بأن يترك لهم حريتهم الدينية ثم يعتزلهم فيصبحوا المجتمع الإسلامي مجفوين معزولين ، أو منبوذين إنما يشملهم بحو من المشاركة الاجتماعية والمودة والمخالطة والخلطة ، فيجعل طعامهم حلالاً للمسلمين ، وطعام المسلمين حلالاً لهم كذلك ، ليتم التزاور والتضاييف والمواكلة والمشاركة ، وليظل المجتمع كله في ظل المودة والسماحة وكذلك يجعل العفيفات من نساءهم ، وهن المحصنات بمعنى العفيفات الحرائر طيبات للمسلمين ، ويقرن ذكرهن بذكر الحرائر العفيفات من المسلمات ، وهى سماحة لم يشعر بها إلا أتباع الإسلام بين أتباع سائر الديانات والنحل » أحسب أن هذا القول هو الذى ينسجم مع أسلوب التعامل الإسلامى بين المسلمين وغيرهم ، وأنه من الضرورى مراعاة مواقفهم من المسلمين عند إرادة ربط الأواصر الاجتماعية .

(٥) ذوات المحارم كلهن فى حكم الأخوات والأمهات .

(٦) الرجل الذى يمس ذات محرم منه — سواء كان مسه عن طريق النكاح أو التسرى أو الزنا — إذا كان عالماً أنها ذات محرم منه يقتل حداً ، إذا كانت الدولة مسلمة تعمل بأحكام الله (الظهور) وينكل به إذا كانت الدولة لا تعمل بأحكام الله ، أو كانت غير مسلمة ، أو لم تكن دولة ، حتى يعتزلها بناء على أن الحدود إلى الأئمة .

ليست بأبى ، وإنما هى امرأة أبى . فقال له عبد الملك : لا جهل ولا تجهل
فى الإسلام (٧) وأمر به فضربت عنقه .

ف قيل : إنه بلغ موته جابر بن زيد رضى الله عنه فقال : أحسن عبد الملك ،
أو قال : أجاد .

وكذلك إن تزوج المحوسية (٨) أو الوثنية أو تسراها عن عمد فلا يثبت
نسبه .

وكذلك إن تزوج الأمة الكتابية عن عمد ، فلا يثبت نسبه .

وكذلك إن تزوج الأمة المحوسية على هذا الحال .

وأما التسرى فقد فسرنا أمره .

ومن تزوج شيئاً من ذوات المحارم أو تسرى شيئاً منهن عن عمد فلا يثبت
نسبه . وقيل غير ذلك فيما سوى الأم .

وإن لم يتعمد فهو ثابت ، وإذا تزوج الرجل خمس نسوة فى عقدة واحدة
فإنه يجبر بالحبس على اعتزالهن ، فإن مسهن كلهن كذلك فقد حرمن عليه
كلهن ، ولا يحل له تزوجهن بعد ذلك ،
وأما نسبه فهو ثابت .

وإن مس بعضهن دون بعض ، فلا يحل له أن يجدد النكاح لمن مس منهن
لأنهن حرمن عليه .

(٧) يعنى أن من تزوج ذات محرم منه أو تسراها أو زنى بها وهو يعلم
أنها ذات محرم منه يقتل حداً حتى ولو ادعى أنه يجهل أن عمله هذا حرام ،
فلا عذر فى جهل الحكم ، وذلك ما طبقه عبد الملك بن مروان ، واستحسنه
بعض التابعين منهم ، جابر .

(٨) يميز بعض فقهاء الأمة نكاح المحوسية والصابئة ، ويرى الأحناف
أن كل من يعتقد ديناً سماوياً وله كتاب منزل يصح الزواج منهم ، وأكل
ذبائحهم ، لأنهم يشبهون اليهود والنصارى ، وهو قول بعض الحنابلة أيضاً .

ويحل له نكاح ما لم يمس منهن ، وكذلك إن لم يمس شيئاً منهن ، فجائز له نكاح الأربعة منهن وما دونه منهن ، وليس لمن صدّق إذا علمن بذلك ، وإن لم يعلمن بذلك فلهن عليه صدقاتهن ، ومن تزوج أمتين في عقدة واحدة ، أو حرة وأمة في عقدة واحدة أو تزوج أمة على حرة أو أمة على أمة ، فإنه يجبر على طلاقهن بالضرب حتى يطلق ٥

وإن تزوج أمتين ، أو حرة وأمة في عقدة واحدة ، فله نكاح إحداهما بعد ذلك ما لم يمسها . فإن مسها فليس له نكاح إحداهما بعد ذلك ، وإن مس إحداهما ولم يمس الأخرى ، فله نكاح ما لم يمس دون من مس ، وإذا تزوج أمة أو أمة على حرة . فيؤخذ بطلاق الأخيرة منهن دون الأولى ، فإن طلقها قبل أن يمسها فله أن يتزوجها إذا خرجت الأولى من ملكه (٩) .

وإذا تزوج الرجل ذات محرم منه ثم وطئها عن عمد فقد كفر (١٠) بذلك ، ومنهم من يقول بأنه يكفر بالعقد قبل الوطء ، ومن قال بذلك كفر الشهود مع الذي تزوج ، وذلك على العمد .

وإن كان المسيس بين الطفل والطفلة (١١) في طفولتهما فجائز لهما

(٩) أي خرجت من عصمته .

(٨٠) المقصود هنا بالكفر كفر النعمة ، وهو ما يقال من مرتكبه بأنه فاسق أو منافق أو هالك ، وهذا إذا لم يكن مستحلاً ، أما إذا كان مستحلاً فيكون كفره كفر شرك ، وحينئذ يقتل حداً . وكان المؤلف يرجع وقوع الكفر بالوطء ، مع أن غيره يعلقه بالعقد ، وهو أوضح ، وبذلك ينطبق الحكم على الشهود والعاقدة والولي إن علموا بالحرمة .

(١١) الأطفال وهم من كانوا دون سن البلوغ ذكوراً أو إناثاً غير مكلفين ، فلا تترتب على عبثهما النتائج التي تترتب من أعمال البالغين ، ولا يعتبر ما يقوم به طفل مع طفلة زنى ولو تمت فيها صورة الاتصال الجنسي الكامل ، ويرى بعض الأئمة (منهم محمد بن محبوب) أن الاتصال إذا كان كاملاً وأن الأعضاء التناسلية منهما أخذت موقعها الطبيعي ، فإن الحكم =

(النكاح)

أن يتناكحا بعد بلوغهما ، ولكل واحد منهما أن يتزوج ما ولد الآخر وما ولده .

وأما إن كان أحدهما طفلاً والآخر بالغاً ، فلا يجوز لهما أن يتناكحا بعد ذلك ، ولا يجوز لكل واحد منهما نكاح ما ولد الآخر ولا ما ولده .

وكذلك المجنون والمجنونة البالغان إذا كان بينهما مسيس في جنونهما فلا يجوز لهما أن يتناكحا بعد ذلك إذا أفاقا ، ولا يجوز لكل واحد منهما نكاح ما ولد الآخر ولا ما ولده .

وكذلك إن كان أحدهما مجنوناً والآخر عاقلاً صحيحاً على هذا الحال .
وأذا كان المسيس بين رجلين بالمفاخضة فلا يتزوج كل واحد منهما ما ولد الآخر ولا ما ولده ، ومنهم من يرخص .

وأما عمل قوم لوط إذا كان بينهما فلا يتزوج كل واحد منهما ما ولد الآخر ولا ما ولده ، ومنهم من يقول إن المفعول به له أن يتزوج من نسل الفاعل ، وليس للفاعل أن يتزوج من نسل المفعول به .
ومنهم من يرخص في الوجهين جميعاً (١٢) .

=بالتحريم أولى ، أى أنه يترتب عليها من الأحكام بالنسبة للزواج كل ما يترتب على زان، ومن زنى بها ، أما الحدود فلا تقام عليهما لعدم بلوغهما ، ويعززان إذا كانا مراهقين ، ويودبان إذا كانا صغيرين ، والقول بالتعزير والأدب غير منقول عن ابن محبوب .

(١٢) جاء في رسالة ابن خلفون ما يلي :

وذكرت رجلاً فعل بامرأة فيما دون الفرج ، أو في دبرها ، أو فعل في رجل ذكر فيما دون فرجه أو في دبره ، هل يتزوج أمها أو ابنتها ، وقلت : وهل في ذلك اختلاف ؟ الفرق أنه لا فرق بينهما في الحرمة على ما ذكرنا من الاعتبار في الوطء ، لأن الدبر عضو ، وحرمة أدهى ، وهو أعظم جرماً من الفعل في القبل عند الجمهور الأعظم من أهل العلم .

وقالوا : إن القبل قد يباح بالنكاح أو ملك يمين ، والدبر لم يأت فيه =

وإذا نظر الرجل إلى امرأة حتى رأى منها ما بطن من فرجها فلا يجوز له نكاحها ولا ما ولدها ، ولا نكاح ما ولدت تعمد أو لم يتعمد ، ومنهم من يرخص إذا لم يتعمد ، وأما الطفلة فلا بأس عليه في نكاحها هي ولا ولا ما ولدها ولا ما ولدت تعمد أو لم يتعمد ، ومنهم من يشدد إذا تعمد ، وروى ذلك الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل (١٣) رضى الله عنه .

وإذا نظرت المرأة إلى عورة الرجل حتى رأت فرجه فلا يجوز لها نكاحه هو ولا نكاح ما ولد ولا نكاح ما ولده ، ومنهم من يرخص (١٤) إلا أن

= حال إباحة. فالفاعل عندهم في الدبر تحرم عليه بنات المفعول به ، وأمهااتها ، على سبيل الوطء في القبل ، ولا فرق بينهما ، والقول المحكى فيها واحد . « وبعد تدليل على هذا القول قال : »

وأصحابنا وأكثر أهل العلم على أن الوطء في الدبر تجب به الحرمة ، ويفسد الصوم به ، والحج ، والاعتكاف ، كما يفسده الوطء في القبل ، وكذلك عندهم يجب تعميم الغسل أنزل أو لم ينزل ، كما أوجبوه بالوطء في القبل — هكذا وجدت في آثار أصحابنا من أهل عمان وغيرهم رحمهم الله ، وعليه مذهب فقهاء الأمصار .

(١٣) أبو سهل البشر بن محمد (التندميرتى) من علماء القرن الرابع الهجرى ، أخذ العلم عن جماعة من كبار علماء عصره ، وأكثر ذلك عن العالمين الجليلين : أبي يحيى (يوسف بن زيد) الدرني ، وأبي نصر (زار بن يوسف) التفستى ، وأخذ عنه العلم عدد كبير ، لعل أشهرهم وأعظمهم هو أبو الربيع (البارونى) الذى اشتهر بلقب الشيخ ، حتى إن هذه الكلمة إذا أطلقت لا تنصرف إلا إليه .

وأبو الربيع هو : أستاذ المؤلف وعنه أخذ مسائل هذا الكتاب .
وأبو سهل ممن جازت عليهم نسبة الدين كما قال عبدالله البارونى في رسالته (سلم العامة) .

(١٤) مسائل النظر واللمس من الرجل للمرأة ، أو من المرأة للرجل ، =

يكون الرجل في ذلك مثل المرأة ، وأما الرجلان إذا نظر كل واحد منهما

=أو منهما معاً، فيها نقاش كبير ، ولعل معاً يفيد القارىء أن اقتطف له بعض ما أورده ابن خلفون في رسالته :

« والدخول الذى تجب به الحرمة أدناه عند أكثر أهل العلم والنظر والغمز وما أشبه ذلك لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في رجل تزوج امرأة فغمزها ولم يزد على ذلك حتى فارقها فأراد أن يتزوج ابنتها فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجاء عنه صلى الله عليه وسلم « ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها » « من نظر إلى فرج امرأة نظر إليها أبوه ، لم ينظر الله إليه يوم القيامة » . قال أبو عبيدة « الغمز ، والنظر والقبلة تلذذا يوجب الحرمة » وعلى هذا القول أكثر فقهاء الأمصار .

قال الربيع : من مس فرج ابنته وهى بالغة فسدت عليه امرأته . قال مجاهد : وإذا نظر الرجل إلى فرج امرأة فلا ينكح أمها ولا ابنتها . قال أبو حنيفة : « إذا نظر الرجل بشهوة إلى امرأة ، حرمت على أبيه وابنه . وتحرم عليه أمها وابنتها » . وقال أبو حنيفة : « لو قبلت امرأة ربيبها وقعت الفرقة بينها وبين زوجها » .

قال مجاهد والنخعي : « من جرد امرأة أو قبلها أو نظر إلى شيء من محاسنها نظر شهوة حرمت على ابنه وأبيه » . قال الربيع : « إنما رجل لمس امرأة أو نظر إلى فرجها بشهوة ان صنع ذلك الأب حرمت على الابن وبالعكس » . وعن الحسن البصري (مثله) .

وذكر عن أبي بكر رضى الله عنه أنه اشترى جارية فوضع يده على نديها ، فسأله ابن له إياها فقال له : يا بني إني وضعت يدي عليها معجباً بها ، وقد أردتها وأنا أكرهها لك . وفي غيرها لك متعة » . واشترى عمر جارية فجردها ونظر إليها فقال له ابنه أعطنيها فقال : إنها لا تحل لك ، إنما حرمها عليك التجريد والنظر » . =

إلى فرج الآخر فلا يحرم عليهما نكاح نسلهما (١٥) .
وكذلك المراتان فيما بينهما إذا نظرت إحداهما إلى فرج الأخرى لا يحرم
عليهما نكاح نسلهما ، وكذلك الراكبة والمركوبة ، فلا يحرم ذلك على كل
واحدة منهما نكاح نسل الأخرى (١٦) .
وإذا نظر الرجل إلى غير ما بطن من بدنها فلا يحرم عليه بذلك نكاحها
ولا نكاح نسلها .

وكذلك إن مس بيده ما بطن من فرجها فلا يجوز له نكاحها هي
= وعن عمر « أيما رجل جرد جارية أو قبلها أو اتخذ شيئاً منها ، فقد حرمت
على أبيه وابنه ، وحرمت عليه أمها وابنتها » .
وقال مجاهد : « إذا مس الرجل فرج جارية أو باشرها فإن ذلك يحرمها
على أبيه وابنه » .
قال أبو عبيدة : إذا نظر الرجل ساق جاريته أو معصهما تلذذاً فلا تحل
لأبيه وابنه .

(١٥) نظر الرجل إلى عورة الرجل ، أو المرأة إلى عورة المرأة وإن كانت
لا تتأثر به أحكام النكاح ، إلا أن النظر في نفسه كبيرة ، فلا يحل لرجل
أن ينظر إلى عورة رجل آخر ، ولا لا امرأة أن تنظر إلى عورة امرأة
أخرى ، ولذلك كانت الحمامات العامة مواطن للمعصية ، لأنه يقل أن
يتمكن فيها الإنسان من ستر عورته وصون عينيه من النظر إلى عورات
الآخرين .

أما ما يقال عما يفعله الناس اليوم على شواطئ البحار فهو : فسق وفجور
وخوض في معصية الله إلى الأذقان .

(١٦) ارتكاب امرأتين لهذه الفاحشة وإن لم يترتب عليهما أحكام في
النكاح ، إلا أنها لا تقل عن ارتكاب الرجلين للفاحشة فيما بينهما من حيث
آثارها على المرأتين ، والأضرار النفسية التي تلحق كل واحدة منهما ،
حيث تصبح الراكبة منهما تخوض في لعنتين : لعنة الزنى ، ولعنة التشبه بجال
وتصبح المركوبة منهما في مقام العاهر التي تلين لكل غامر .

ولا نكاح نسلها ، وأما غير الفرج إن مسه بيده ، فلا يستحب له تزوجها ، وإن فعل فلا أقول بالتحريم .

وكذلك إذا مست المرأة فرج الرجل بيدها فلا يجوز لها تزوجه وإن مست غير الفرج من جسده فلا يحرم عليها بذلك نكاحه .

وكذلك إن قبلها فلا يتزوجها ، فإن فعل فلا يحكم عليه بالتحريم ، وكذلك العضة والقرصة ، فلا يستحب له تزويجها ، فإن فعل فليس بحرام (١٧)

وأما في حالة المعالجة إذا نظر الرجل إلى فرج المرأة ، أو المرأة إلى فرج الرجل على جهة الضرورة والمعالجة مثل : نزع الحمى إذا نزعها أحدهما للآخر أو غير ذلك من المداوات ، فلا يحرم عليه نكاحها ، وإذا طلق الرجل امرأته أو مات عنها أو خرجت عنه بالتحريم ، ثم تزوجت زوجاً غيره فولدت عنده جارية ، فلا يتزوجها والد الزوج الأول الذي طلقها أو مات عنها ولا جده ولا ابنه ولا أخوه ، والثانية فيها قولان : منهم من يقول : يتزوجها ، ومنهم من يقول : لا يتزوجها ، وأما الثالثة فلا بأس عليه تزوجها وكذلك سريته إذا استبرأها ثم زوجها لغيره ، أو باعها أو وهبها فتسراها المشتري أو الموهوبة له ، أو زوجها لعبده ، أو أعتقها فتزوجت غيره ، فلا يتزوج جميع من ذكرنا أو جارية تلدها عنده ولا يتسراها .
والثانية فيها قولان .

وأما الثالثة فلا بأس عليه أن يتزوجها أو يتسراها مثل ما ذكرنا في الحرة ، فإن فعل فليس بمحرم في جميع ما ذكرنا ، وإنما قلنا : إنه لا يتزوجها كراهة تلاحق اللبن ، وكذلك إن ولدت عند الثاني غلاماً فلا يتزوج ذلك الغلام ابنة الزوج الأول أو ابنة ابنه أو أمه أو جدته ، والثاني فيه قولان ، والثالث لا بأس عليه في تزويج من ذكرنا ، فإن فعل فليس بمحرم والله أعلم ، وبالله التوفيق .

(١٧) مقدمات الفاحشة فاحشة ، فالقبلة والعضة والغمرة ، وما أشبهها كلها كبائر لا تجوز مع الأجنبية فإن وقعت فهي في نفسها حرام تجب التوبة منها ، ولكنها لا تترتب عليها أحكام في تحريم النكاح على المختار الذي اختاره المؤلف .

باب آخر فيما يحرم من النكاح

ولإذا زنى الرجل بامرأة فلا يجوز له تزويجها (١) بعد ذلك ولا أن يتسراها إذا كانت أمة ، ولا يجوز له أن يتزوج شيئاً من أمهاتها وجداتها

(١) لأستاذنا الفاضل الشيخ باكلى عبد الرحمن تعليق لطيف عن هذا الموضوع فى كتاب النيل . أرى من الفائدة أن أنقله هنا بنصه ، قال : مسألة: المزنية وتحريم نكاحها على من زنى بها مسألة لها خطرهما فى حياة المجتمع ، عليها تتوقف إلى حد بعيد سلامة الأنساب ، وهى من جهة أخرى حرب للاستقرار العائلى الذى يفيض على الأسرة هناءة وسكونا وسعادة ، لذلك نرى الفقهاء إزاءها فريقين : فريق المانعين منعاً باتاً . وفريق المحيزين بشروط ، وبدونها ، والذى جرى عليه أصحابنا — سلفهم وخلفهم — أن مزنية الرجل يحرم عليه نكاحها تحريماً أبدياً لا هوادة فيه ، وسواء عليهما أتابا أو لم يتوبا ، فقد منعنا نكاحهما بما استعملاه فى سفاحهما ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا نكاح بعد سفاح) والحريص محروم ، هذا إذا كان زناهما فى الإسلام .

أما إذا كان وقت شركهما فجائر ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (الإسلام جب لما قبله) .

وقد اعتمدوا فى صحة ما ذهبوا إليه على النصوص الآتية :

(أ) قوله تعالى : [الزانى لا ينكح إلا زانيةً مشركةً ، والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشركٌ ، وحُرِّمَ ذلك على المؤمنين] (سورة النور) .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : (لا نكاح بعد سفاح) .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم (أيما رجل زنى بامرأة ثم تزوجها فهما زانيان أبداً) .

إلى غيرها من الأدلة التى يطول سردها . وحسبنا أنه قال بالمنع من الصحابة : ابن مسعود ، وعائشة أم المؤمنين ، وعلى بن أبى طالب ، والبراء بن عازب ، وجابر بن عبد الله ، وأبو هريرة . ومن التابعين جابر بن زيد =

من قبل أمها ولا من قبل أبيها، ولا يتزوج ابنتها أو ابنة ابنها أو ابنة ابنتها ولا يتسراها مثل ما ذكرنا في التزويج .

=والحسن البصرى ، وابن سيرين، والنخعي ، فلا عجب إن رأيناهم يجبرون ناكح مزيته على طلاقها بحبس . يعطيها صداقها ويثبت نسب ما ولد منها إن كان تزوجها بعد عدتها من زنا ه بها ، فإن مات أحدهما قبل الافتراق ، لم يرث الآخر ، ثم لا غرابة إذا رأيناهم إزاء تلك النصوص الصريحة يوصدون باب تناكحهما البتة . لأن مسألة الإبضاع مما يجب أن يتحرى فيها كمال التحرى ، لتوقف سلامة الأنساب عليها . وأن القول بالمنع يتمشى وروح القرآن ، ويوافق حكمة الزواج وغايته . إن رابطة الزواج رابطة مقدسة يجب ألا يحوم حولها أى دنس شائبه ارتياب . سواء كان ذلك قبلها أو بعدها . وإلا كان ذلك تشجيعاً ضمنياً على الرذيلة ، وفتحاً لباب الذوافة بين الشهوانيين كما يفعله الغربيون ، ما داموا يعتقدون أن فجورهم لا يحرهم من الارتباط الشرعى ، ولا يكلفهم سوى التوبة التى يستسهلونها ، ما دامت تقبل منهم ولو صورياً .

أما إذا علموا أنهم متى اتصلوا اتصالاً إباحياً يفوتون عنهم الزواج بمن يرغبون فيه . كان ذلك باعثاً لهم على العفة . ورادعاً عن الفساد ، ولئن رأينا أساطين الصدر الأول يوم كان وازع القرآن مهيمنا على المجتمع ، ووازع السلطان رقيباً وقامعاً . يمتنعون هذا النكاح ، فكيف بنا ونحن فى عصر استطار الفساد فى هشيمه ، واستشرى فيه الإلحاد ، وعمت الإباحية ، وضعت الحصانة الدينية ، أو إنطفأ نورها فى النفوس تماماً ، فلا أعدل ولا أحكم من أن تجرى على سنته . إن لم نفعل « تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير » .

وبعد ، فإذا أنعم الله علينا بنعمة الزواج ، وجعل النهاية منه السكون والموودة والرحمة إذ يقول : [ومن آياته أن يجعل لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها، ويجعل بينكم مودة ورحمة، وإن فى ذلك لآيات لقوم =

وكذلك المرأة ، فلا يجوز لها تزويجه هو ولا تزويج شيء من آبائه وأجداده، ولا تزويج شيء من بنيه وبنى بنيه وبنى بناته، وسواء في ذلك تابوا أو لم يتوبوا، أو تاب أحدهما ولم يتب الآخر، أو كان الزنى بينهما بمطوعة أو بغير مطوعة ، أو كانوا أحراراً أو عبيداً ، أو أحدهما حراً والآخر عبداً ، أو كانا مسلمين أو مشركين في وقت زناهما (٢) أو كان أحدهما مسلماً والآخر مشركاً في وقت زناهما ، وكذلك إن كان أحدهما طفلاً والآخر بالغاً، أو كان أحدهما عاقلاً والآخر مجنوناً ، وأما إن كانوا أطفالاً جميعاً فقد بينا أمرهما في صدر الكتاب ، وسواء في ذلك زنى بها في الفرج أو في غير الفرج ، أو في أى موضع زنى بها من جسدها (٣) أو كان زنى بها حية أو ميتة ، فلا يجوز له تزويج شيء من نسلها من أمهاتها .

وأما إن راودها على الزنى فطاوعته عليه ، أو راودته عليه فطاوعها ،

=يتفكّرون [. فيأليت شعري : هل تسكن وتطمئن نفس الزاني إلى إخلاص مزيّته ووفائها له إذا أصحت زوجته ، وقد بلاها بنفسه وتحقق منها ضد ذلك ؟ وهل تكون بينهما مودة ورخمة ؟ هبها تابت ووفت له حقيقة ، أتراه رغم ذلك يطمئن إليها أم تتناهب الظنون ، وتتقاسمه الوسوس . فيعيش حياته قلقاً معذباً !! ؟! أيعزب عن مخيلته تلك اللحظات الماجنة التي قضها بجنبها على بساط الفجور والدعارة يوم كانوا طلقاء ؟ . . . أفلا توسوس له نفسه أن ما وقع له معها قبل قد يتكرر منها مع غيره على حسابه ؟ « من زنى زنى به » وكما يدين القتي يدان « انتهى .

(٢) روى أبو غانم الخراساني من طريق حاتم بن منصور أن ابن عباس قال : « إنما كان قوله (إراه سفاح ، وآخره نكاح) في التي يزنى بها وهما مشركان ، فإذا تابا وأصلحا فلا بأس أن يتزوجها الذي زنى بها في الشرك » قلت : « والإسلام جب لما قباه » .

(٣) قال ابن خلفون : وعند أصحابنا النظر إلى الفرج عمداً أو اللبس والوطء ، كل ذلك يوجب الجريمة ، والحكم فيه عندهم واحد .

فلا يستحب أن يتزوجها بعد ذلك ولا يتسراها إن لم يكن بينهما شيء ، فإن فعل فليس بحرام ، وأما إن راودها على الزنى فدفعته عن نفسها فأنكرته إنكار الحر ، فلا بأس عليه أن يتزوجها ، وإن وجد المولود — غلاما كان أو جارية (٤) — فعاش حتى كبر وبلغ الحلم فلا يستحب له أن يتزوج في تلك القرية التي وجد فيها لثلا يقع على أمه أو على أخته أو خالته أو عمته أو من يحرم عليه نكاحه من النساء ، أو تقع هي — إن كانت جارية — على أبيها أو أخيها أو عمها أو خالها أو من كان يحرم عليها نكاحه من الرجال . لأنهما لا يعرفان نسبهما ، وأما التحريم فإنه لا يحرم عليهما إلا من كان من نسلهما من ذوى المحارم ، وإذا دخل الرجل في قرية بلبل أو نهار فزنى فيها بامرأة ولم يكن يعرفها فلا يستحب له أن يتزوج بعد ذلك في تلك القرية ، لثلا يوافق تلك المرأة التي زنى بها ، أو أمها أو ابنتها أو من يحرم عليه نكاحه من النساء إذا زنى بتلك القرية بتلك المرأة ، ولا يستحب له أيضاً أن يتسرى من إماء تلك القرية ، لثلا يوافق مثل ذلك ، وأما التحريم فلا يحرم عليه إلا التي زنى بها أو من كان من نسلها أو من أمهاتها أو من يحرم عليه نكاحها من النساء إذا زنى بها ، ولكنه ليدع ما يريه إلى ما لا يريه . وكذلك المرأة إذا دخلت في قرية فزنى بها رجل لم تعرفه فلا يستحب لها أن تتزوج في تلك القرية بعد ذلك ، لثلا توافق ذلك الرجل الذي زنى بها أو شيئاً من أبائه أو من يحرم عليها نكاحه إذا زنى بها . وأما من جهة التحريم فلا يحرم عليها إلا الذي زنى بها أو أبوه أو ابنه أو من يحرم عليها نكاحه إذا زنى بها ، ولا يستحب للرجل أن يتزوج ضارة أمه عند غير أبيه ، وكذلك ضارة جدته أم أمه عند غير جدته أم أبيه ، وضارة جدته أم أبيه عند غير جدته أم أبيه ، وإن فعل فليس بمحرم ، وأما ضارة ابنته فلا بأس عليه في

(٤) يقصد أنه إن وجد لقيط في قرية أو مدينة ، ولم يعرف أهله فيستحسن ألا يتزوج في القرية أو المدينة التي وجد فيها ، لثلا يقع على ذات محرم إن كان ذكراً ، أو تقع على ذى محرم إن كانت أنثى .

تزوجها . وقد يقال : لا تزاحم من زاحم أباك ، بمعنى زوج أمه عند غير أبيه ، فلا يستحب له نكاح ما نكح زوج أمه . فإن فليس بمحرم وإذا سبي الرجل من بلدة وهو صغير لا يعقل شيئاً ولا يعرف شيئاً من نسبه ، فلا يستحب له أن يتزوج في بلده ذلك بعد ذلك ، لئلا يقع على من يحرم عليه نكاحه من نسله .

وأما إن قالت له امرأة : أنا أملك أو أختك أو خالتك أو عمك ، فلا يتزوجها بعد ذلك ولو كذبت نفسها .

وكذلك إن كانت جارية فقدل لها رجل : أنا أبوك أو أخوك أو عمك أو خالك فلا تتزوجه بعد ذلك ، ولو كذب نفسه في قوله الأول (٥) والله أعلم ، وبالله التوفيق .

(٥) هذا إذا كانت الدعوة أصلاً منصبية على النسب ، أما إذا قالت له ذلك ، أو قال لها وهما يقصدان إظهار الولاء والعطف والإحسان ، فتضع نفسها في مكان الأم أو الأخت أو الخالة أو العممة ، أو يضع الرجل نفسه في مكان الأب أو الأخ أو العم أو الخال ، وهما يريدان في الحقيقة أن يكونا في منزلة أولئك في البر والإحسان والمساعدة ، فإن هذا لا يترتب عليه تحريم ولا كراهية ولا شبهة

باب في الخطبة (١)

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى (٢) أن يخطب الرجل على خطبة أخيه وأن يساوم على سوم أخيه ، حتى يزوجه ، أو يردوه . وإذا خطب الرجل امرأة فلا يتزوج أمها بعد ذلك ، ولا جدتها من قبل إمامها ولا من قبل أبها ، ولا يتسراهن ، فإن فعل فليس بمحرم . وأما ابنتها وابنة ابنها وابنة ابنتها ، فجائز له أن يتزوجهن أو يتسراهن .

وإذا خطب الرجل امرأة فلا يتزوجها ابنه بعد ذلك ، ولا يتسراها ،

(١) اختلف علماء الأمة في الخطبة : متى تعتبر قائمة ولا يجوز التقدم عليها على عدة أقوال ، أقر بها إلى رأى أصحابنا أنه ما دامت المفاوضة والتردد جارياً بين الخاطب والمخطوبة ، فإن الخطبة تعتبر قائمة ، ولا يجوز التدخل عليها حتى يتم فيها الرضا والرد . أو الترك والإعراض .

أما الشافعية فيجيزون التقدم إلى الخطبة على الخطبة القائمة ما لم يعلم من المرأة أو ممن بيده أمرها رضا أو ركونا إلى الخاطب الأول . فإذا علم ذلك فقد حرم أن يتقدم إليها خاطب آخر .

(٢) ذهب الجمهور إلى أن النهى نهى تحريم ، وقال بعض بل هو نهى تأديب . وذهب الجمهور إلى أن العقد لا يبطل به ، ولا يفسخ النكاح ، حتى على قول من يقول : إن النهى للتحريم .

وقال بعضهم يبطل العقد ويفسخ النكاح . ومذهب أصحابنا والحنفية وبعض المالكية أن النكاح صحيح والخاطب عاص . لأن كون النهى للتحريم لا يلزم منه بطلان العقد وفسخ النكاح ، لأن النهى عن الخطبة ، والخطبة ليست شرطاً في النكاح .

قال سيد سابق في فقه السنة : وإذا خطبها الثاني بعد إجابة الأول وعقد عليها أثم والعقد صحيح ، لأن النهى عن الخطبة . وليست شرطاً في صحة الزواج ، فلا يفسخ بوقوعها غير صحيحة .

وقال داود : إذا تزوجها الخاطب الثاني فسخ العقد قبل الدخول أو بعده .

وكذلك ابن ابنه ، وابن ابنته ، فإن فعل فليس محرم ، وجائز لأبيه أن يتزوجها أو يتسراها إذا كانت أمة وكذلك جده أبوا أمه أو جده أبوا أبيه وكذلك إن تزوج الابن على الأب بغير أمره ، فأنكر الأب النكاح ، فلا يستحب للابن أن يتزوجها بعد ذلك ، ، وكذلك إن تزوج بعد ذلك على الأب أحد من الناس غير الابن فلا يتزوجها الابن بعد ذلك . فإن فعل فليس بمحرم ، وكذلك ابن الابن وابن الابنة . وأما إن تزوج الأب على الابن بغير أمره فأنكر الابن النكاح فجائز للأب تزويجها بعد ذلك ، وكذلك إن تزوجها أحد من الناس على الابن غير الأب فجائز للأب تزويجها إذا أنكر الابن النكاح ، وكذلك الجدة ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

إِذَا جَاءَكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَإِنْ كَفَرَهُ (*)
وَقِيلَ أَيْضاً

(دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ
كَبِيرٌ)

وقيل إنه أصاب الناس مولودا في زمان القيروان في بعض جباتاتها (٣) ،
ومعه صرة فيها مائة دينار ، ومعه وقعة مكتوب فيها : «هذا ابن غني ، وابن
غنية ، من كان في الدنيا فلا يأمن ببلية ، من خطبت إليه وليته بكره فليزوجها
عشية (٤)»

(٣) الجبانة هي الأرض المستوية الواسعة ، وهو المراد هنا ، وتعني
أيضاً الصحراء والمقبرة .

(٤) الزواج المبكر أصبح ينافي موضحة العصر بالنسبة للجنسين ، والقوانين
الوضعية في أكثر البلاد تحدد السن التي يسمح فيها بالزواج ، والفلسفة التي
تبني عليها هذه النظرية مستمدة من الغرب وهي فلسفة مادية صرفة تعلل
الموضوع بأنه لا يحق للفتى أو الفتاة أن يفكر في الزواج حتى يتكون مادياً ،
وحتى يكتسب عاطفياً من التجارب والخبرة ما يجعله قادراً على تحمل مسؤولية =

« إذا جاءكم من ترضون دينه . . الحديث رواه » الترمذی

وقيل : إن العجلة من الشيطان إلا في خمسة تزويج : البكر إذا أدركت ، وتجهيز الميت إذا مات ، وإقراء الضيف إذا نزل ، وقضاء الدين إذا حل أجله ، والصلاة إذا دخل وقتها .

وروى عنه عليه السلام أنه نهى أن تسأل المرأة طلاق أختها . وذلك إذا خطب الرجل المرأة ليتزوجها فتقول له : لا أزورك حتى تطلق امرأتك — لامرأة كانت عنده — وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها فلا يتزوجها أبداً . وقد حرمت عليه أبداً .

ومنه من يقول : إذا تركها حتى انقضت عدتها فتزوجها زوج غيره ثم طلقها أو مات عنها فله أن يتزوجها أو يتسراها إذا كانت أمة ، ومنه من يقول تجرى في عدتها مرتين تتم تلك العدة التي خطبت فيها ، ثم تعتد عدة أخرى فليتزوجها إن شاء ، ومنه من يقول : إذا تركها حتى انقضت عدتها التي خطبها فيها فليتزوجها إن شاء وإن لم تعتد عدة أخرى ويتوب إلى الله تعالى من صنيعه ذلك ويستغفره ، وسواء في تلك العدة إذا طلقها الأول أو مات عنها أو خرجت عنه بالتحريم .

ومنهم من يقول تجرى في عدتها مرتين : تتم تلك العدة التي خطبت فيها ، ثم تعتد عدة أخرى مثلها ، ثم يتزوجها إن شاء . وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها على وليه الطفل ، أو المحنون ، أو على يتيم هو خليفته ، أو على محنون هو خليفته ، فلا يتزوجها ذلك الطفل إذا بلغ ، ولا ذلك المحنون إذا

=البيت وهم في هذا يسمحون له بأن يمارس التجارب العاطفية، ويباشر المطالب الغريزية على النحو الذي يحبه .

أما الشاب المسلم ، الفتاة المسلمة في نظرة القوانين الوضعية ، فإنما تعامله بتجاهل كامل في الجانب العاطفي والغريزة ، فنها من يطالبه بالحصانة في ظروف تكون فيها الحصانة بالنسبة إلى الأغلبية مستحيلة ، أو تعامله بالسماح لممارسة الرذيلة دون أن تصدر منه إذنا بذلك ، أو تصرح بالسماح . وإنما يرى وتتغافل ، بل وتشجع .

أفاق ، وجائز لذلك الولي الذي خطبها عليه أن يتزوجها لنفسه أو لابنه الطفل أو المحنون غير الأول أو اليتيم والمحنون خليفته غير الأول الذي خطبها عليه : ||

وأما الطفل إذا خطب على نفسه امرأة في عدتها فجائز له تزويجها إذا بلغ ، وكذلك المحنون إذا خطبها في عدتها فجائز له تزويجها إذا أفاق بعد خروجها من عدتها ، وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها . فليس له أن يتزوجها بعد ذلك ، وليس لها هي أيضاً أن تتزوجه ، ومنهم من يقول لها أن تتزوجه هي ، وليس له هو أن يتزوجها .

و كذلك إذا خطبته هي في عدتها على ما ذكرنا من الاختلاف إذا خطبها ، وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها على عبده فلا يتزوجها ذلك العبد بعد ذلك إذا أعتقه سيده أو باعه أو وهبه .

وكذلك إذا خطبها العبد لنفسه في عدتها فلا يتزوجها بعد ذلك إذا أعتقه سيده أو باعه أو وهبه ، وهذا إذا كان العبد بالغاً . وأما إذا كان طفلاً فلا يضره ما خطب على نفسه في طفولته ، وأما إن خطب السيد على نفسه في العدة فجائز للعبد أن يتزوجها ، وكذلك العبد إذا خطب على نفسه في العدة فجائز للسيد أن يتزوجها لنفسه ، أو لغير ذلك العبد الذي خطب عليه من عبيده . وكذلك إذا خطب السيد على العبد في العدة فجائز له أن يتزوج لنفسه أو لغير ذلك العبد الذي خطب عليه من عبيده .

وإذا قال الرجل لرجل طلق امرأتك على أن أتزوجها وأعطيك كذا وكذا فطلقها فلا يجوز أخذ ذلك للمعطى له ولا يجوز تزويج المرأة للمعطى .

وإذا قال الرجل المسلم لامرأة مشركة وهي ذات زوج أدخل في الإسلام كي يقطع الإسلام بينك وبين زوجك فأتزوجك ففعلت فليس له أن يتزوجها ، وإن لم تكن ذات زوج فلا بأس عليه في تزويجها .

وإذا قال الرجل لامرأة لها زوج : افترقي مع زوجك كي أتزوجك ففعلت فليس له أن يتزوجها ، وكذلك إذا قال لعبد غيره افترقي مع مولاك

كى يبيعتك فأشتريك فليس له ذلك . فإن فعل فلا يحرم عليه شراؤه . وإذا خطب الرجل امرأة . لرجل حتى جمع بينهما بحلال فقييل : إنه حق على الله أن يزوجه ألفاً من الحور العين ، وأما إن سعى بينهما بعد ما اجتمعا حتى فرق بينهما من أجله ، فقييل : إنه حق على الله أن يضربه بألف زبيرة من الحديد في نار جهنم . وكذلك إذا فرق بين العبد وسيده .

وإذا علم الرجل من المرأة الزنى فلا يتزوجها ولا يخطبها لغيره ، ولا يشير عليه بتزوجها ، ولا يشهد لمن يتزوجها .

وكذلك إذا علم الزنى من الرجل فلا يزوجه وليته ولا غيرها من النساء ولا أمته ولا يخطبها له ، ولا يشهد له على تزوجها .

وكذلك المرأة إذا علمت من الرجل زنى فلا تتزوجه ولا تسمى له في خطبة غيرها من النساء ليتزوجها ؛ وقيل بالرخصة لمن علم الزنى من وليته أن يزوجه (٥) ويعتد نكاحها إذا تابت ، ولا يستحب للخطيب الذى يخطب للناس أخذ شيء من المال عليها إذا كان يبتغى ما عند الله . فإن فعل فلا بأس عليه . وإذا طلب الأجرة على ذلك ، فلا بأس بأخذ الأجرة عليه ، لأن ذلك عناء مشغورص : والله أعلم .

(٥) روى ابن جرير أن رجلاً من أهل اليمن أصابت أخته فاحشة فأمرت الشفيرة على أوداجها ، فأدركت فداووها حتى برأت ثم إن ابن عمها انتقل بأهله حتى قدم المدينة ، فقرأت القرآن ونسكت ، حتى كانت من أنسك نسائهم ، فخطبت إلى عمها وكادت يكره أن يدالسها ، ويكره أن يغش على ابنة أخيه ، فأتى عمر فذكر له ذلك ، فقال عمر : أخبر بشأنها ! تعمد إلى ما ستره الله فتبديه ، الله لئن أخبرت بشأنها أحداً من الناس لأجعلنك نكالا لأهل الأمصار . بل انكحها نكاح العفيفة المسلمة .

وعمر هو الذى قال : لقد هممت ألا أدع أحداً أصاب فاحشة في الإسلام أن يتزوج محصنة .

باب في التعريض

قال الله تعالى :

(وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ)*

وقال عز وجل :

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ
أَوْ أَكْتَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ
وَلَكِنْ لَا تَأْتُوا عِدَّوهِنَّ سِرًّا (١) إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا **

ف قيل : إنه والله أعلم يريد بقوله : « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » النهي عن الخطبة في العدة حتى تنقضي ، وأما التعريض الذي أباحه الله تعالى ف قيل : إنه أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها : ما أحسن ثيابك .

(١) قال البيضاوى : استدراك عن محذوف دل عليه ستذكرونهن أى فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن نكاحاً أو جماعاً ، عبر بالسر الوطاء لأنه يسر ثم عن العقد لأنه سبب فيه ، وقيل معناه لا تواعدوهن في السر على أن المعنى بالمواعدة في السر : المواعدة بما يستهجن ، إلا أن تقولوا قولاً معروفاً ، وهو أن تعرضوا ولا تصرحوا ، فالمستثنى منه محذوف ، أى لا تواعدوهن إلا مواعدة معروفة أو إلا مواعدة بقول معروف . إلخ .
« ولا تعزموا عقدة النكاح » قال البيضاوى : وذكر العزم مبالغة في النهي عن العقد أى ولا تعزموا عقد عقدة النكاح ، وقيل معناه لا تقطعوا عقدة النكاح ، فإن أصل العزم القطع « حتى يبلغ الكتاب أجله » حتى تنهى من العدة . هذا التعليق منقول حرفياً من حاشية العلامة محمد أبى ستة رحمه الله .

* سورة البقرة آية ٢٣٥

* * * * *

ومنهم من يقول أن يقول لها ليتنى وجدت امرأة مثلك .

والتعريض في اللغة فيما يقال والله أعلم : أن يريد الرجل حاجة فيعرض في طلبها غيرها . قيل هو معنى قولهم : إن في المعارض لمندوحة عن الكذب ، وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها على رجل آخر غيره بغير أمره ولا علمه ، فلا يضر ذلك المخطوب عليه ، وأما إن علم بذلك فأحبه بقلبه ، وتبسم في وجهه ، أى في وجه فاعله ، وجامله عليه ، ثم يصير نفسه كالمزاهد فيه وكأنه عنده فلا يفعل ذلك (٢) لأن الله هو علام الغيوب ، ولا يخفى عليه شئ مما في الصدور ، وقيل : إنه يريد بقوله عز وجل « ولاكن لا تواعدوهن سراً » فقيل السر : هو النكاح . وقيل : إن منه اشتقاق السر والتسرى .

وقيل : إن رجلاً من السلف قال لامرأة وهي في عدتها : هل يوجد العنب في الزرجون الآن (٣) ؟ فقالت له : لا يجد العنب في الزرجون في الصيف من لا يحرقه في الشتاء .

وقالوا إن هؤلاء أكياس فلم يقولوا بأن يتزوجها ، ولا بأن لا يتزوجها . وقيل : إن رجلاً آخر رمى امرأة وهي في عدتها بحصاة فقال لها : لأجل

(٢) أرى في هذا بعض التشدد لأن إظهار المودة والابتسام والحاملة لم ينه عنه حتى مع المعتدة نفسها ، بل لا بد من هذه الحالات حتى يتم التعريض وهي أحوال موجودة في القلب ، والله تبارك وتعالى يعلمها قبل التعريض ، ومع التعريض ، وما دام الرجل المخطوب عليه دون علمه لم يأمر ولم يظهر الموافقة صراحة فما أحسب أن عليه من بأس ، ولو ظهر عليه الاستبشار لأن المعرض إذا فهمت المرأة تعريضه وأجابت عنه بما فهم منها الميل أو الموافقة فاستبشر بذلك وأظهر الفرح لا يكون مؤاخذاً بذلك .

(٣) الزرجون : هو أغصان العنب ، أو شجرة العنب ، وهي فارسية معربة .

الأولين ، فقالوا : إنه لا يتزوجها (٤) ، ولا يخطب الرجل المرأة في عدتها إلى نفسها ، ولا إلى وليها ولا لمن يوصل إليها كلامه ، ويكون أمرها بيده ، وإذا قالت المرأة : إنها قد انقضت عدتها ، فجائز لمن يخطبها أو لمن يتزوجها إذا قالت ذلك فيما يمكن أن تتم فيها عدتها ، وأما عدة الأيام والشهور فلا يوكل إليها ذلك ، فإن قالت إنها انقضت عدتها فتزوجت فزعمت بعد ذلك أنها لم تنقض عدتها ، فلا يشتغل بقولها إلا أن عرفت منها توبة صادقة ؟ فلا يقيم عليها الذى تزوجها فيما بينه وبين الله (٥) ، ولا يفرق بينهما فى الحكم بعد إقرارها بانقضاء العدة ، وإذا عرف للمرأة زوج فادعت أنه قد طلقها أو مات عنها فلا تصدق فى ذلك ولا يتزوجها من أراد تزويجها حتى يتبين عنده ما ادعت من موت زوجها أو طلاقها ، وأما إن لم يعلم لها زوج فتزوجت ثم قالت للذى تزوجها قد كان لى زوج قبل تزوجك إياى وقد طلقنى أو مات عنى ، فليعتزلها حتى يعلم صدق ما قالت أو كذبه .

ومنه من يقول : ليس عليه أن يعتزلها حين لم يعلم لها قبل ذلك زوج ، وأما إن ادعت أن زوجها حى : فليعتزلها حتى يتبين له صدق ما ادعت

(٤) علل القطب رحمه الله هذا المنع بأن الحصة يشبه اللبس ، لأنه اتصال مباشر ، لا سيما إذا أثار إحساس المرأة باللذة أو الرغبة . .

(٥) الحكم هنا فيما بينه وبين الله ، وذلك إذا تابت توبة صادقة أو صدقها الزوج ، فإن تصديقه لها حجة فيجب عليه ألا يقيم عليها بعد ذلك ، ويجب عليها أن ترد له الصداق ، لأنها فى حكم الزانية المطاوعة أما من حيث الحكم ، فإن الحالة الزوجية القائمة معتبرة شرعاً ، ومن ادعى فيها شيئاً فعليه الدليل . فإذا لم يثبت الدليل فالبقاء على الأصل ، وزعم المرأة أنها تزوجت قبل أن تنتهى عدتها بعد ما اعترفت بانقضاء عدتها ثم تزوجها ، دعوى تحتاج إلى دليل ، وهى فى بيتها وعند زوجها حتى يقوم الدليل بصحة الدعوى الأخيرة .

أو كذبه فيما بينه وبين الله ، ولا يفرق بينهما في الحكم حتى يعلم لها زوج (٦).

(٦) أحياناً يطلب من الإنسان تصرف ما ولا يحكم به عليه عن طريق القضاء ، وذلك لعدم كفاية الأدلة فعندما تقوم الشبهة القوية أو يميل الفرد إلى التصديق ، فإن عليه أن يتصرف حسبما يقتضيه ذلك ، لكن الحكم لا يكون إلا بالدليل القاطع . والمسائل السابقة كلها أمثلة لهذا . فالمرأة التي لا يعلم لها زوج ثم تزوجت ، ثم أخبرت زوجها بأن لها زوجاً قبله مات عنها أو طلقها أو لا يزال حياً ، فالتصرف الذي ينبغي لزوجها هو أن يعزلها حتى يثبت عنده صحة الدعوى أو كذبها .

وأما القضاء فلا يفرق بينهما لأن خلوها من الزوج أولاً متيقن ، وزواجها من هذا الزوج متيقن ، وما تزعمه دعوى لا يؤخذ بها حتى تثبت .